



تقرير

المشاورات الإقليمية عن بعد لغرفة دعم المجتمع المدني

شمال غرب سوريا وتركيا - المجموعة الأولى

تلخيص غير رسمي **Unofficial Summary**

تقرير

المشاورات الإقليمية عن بعد لغرفة دعم المجتمع المدني

2 - 5 حزيران/يونيو 2020

شمال غرب سوريا وتركيا - المجموعة الأولى

تلخيص غير رسمي Unofficial Summary

ملخص تنفيذي

في إطار المشاورات الإقليمية عن بعد لغرفة دعم المجتمع المدني التي يجريها المبعوث الخاص إلى سوريا في إطار قرار مجلس الأمن رقم 2254 للتفاعل مع المجتمع المدني السوري، فقد تم عقد مشاورة عن بعد مع فاعلي غرفة المجتمع المدني في تركيا. وتم عقد مشاورتان على التوالي لاستيعاب عدد كبير من المشاركين. تضمنت مشاورات المجموعة الأولى 6 جلسات متتالية ضمن الفترة 2 - 5 حزيران/يونيو 2020، شارك فيها 28 شخصية من ناشطات وناشطي المجتمع المدني السوري في شمال غرب سوريا وفي تركيا. تلخصت نتائج الاجتماعات في بيانين إثنين، أحدهما موجه إلى المبعوث الخاص، والآخر إلى داعمي الغرفة.

تضمن البيان الموجه إلى المبعوث الخاص النقاط التالية:

1. المطالبة بالإفراج الفوري عن المعتقلات والمعتقلين وتمكين الوصول إليهن/إليهم من خلال الصليب الأحمر الدولي والكشف عن مصير المغيبات والمغيبين قسرياً ومحاسبة الجناة ومرتكبي الانتهاكات بحقهن/بحقهم.
2. المطالبة بوقف إطلاق النار وكافة الأعمال العدائية وحماية المدنيين، وتوفير بيئة مناسبة لذوات وذوي الإعاقة تساعدن/تساعدهم في الحياة بشكل طبيعي.
3. الدعوة لتطبيق آليات فعالة تضمن تحييد المدنيين عن الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن العقوبات.
4. استنكار استغلال معاناة المدنيين والمدنيين كورقة ضغط وابتزاز سياسي وعسكري، والدعوة لتجديد قرار المساعدات عبر الحدود ليشمل كافة المعابر الإنسانية بدون استثناء، وتحييد الاستجابة الإنسانية عن التجاذبات السياسية والعسكرية.
5. المطالبة بحماية المهجرين والمهجريين وضمان تمتعهم/بمتمتعهم بحقهن/بحقهم بالعودة الطوعية والأمنة والكرامة.
6. المطالبة بدعم التعليم بكافة جوانبه من طلاب وطالبات بكافة المراحل ومعلمين ومعلمات ومدارس ودعم استراتيجية مدروسة لإعادة بناء الهوية الوطنية السورية.
7. المطالبة بإقامة المزيد من برامج التوعية المجتمعية لتحقيق حالة التعافي من آثار الإرهاب والتطرف والعنف.
8. السعي لتحقيق انتقال سياسي حقيقي وفق قرار مجلس الأمن 2254
9. فيما يتعلق بالانتخابات: التأكيد على الالتزام بكافة الشروط التي نص عليها القرار 2254 لإجراء انتخابات نزيهة شفافة في بيئة آمنة والتأكيد على عدم شرعية أي انتخابات خارجها.
10. المطالبة بتفعيل المجتمع المدني السوري في الحل نحو السلام من خلال بذل الجهود لحماية المساحة المدنية وإيقاف الانتهاكات، وتضمين واضح لذوات وذوي الإعاقة والتشاور مع المجتمع المدني السوري لتحقيق تمثيل متوازن لمختلف مكونات المجتمع السوري.

فيما تضمن البيان الموجه إلى داعمي الغرفة ما يلي:

1. المطالبة بتعزيز مفهوم الملكية السورية للغرفة من خلال تحديث لرؤيتها وبنيتها الداخلية وآليات تنظيم اللقاءات ووضع معايير شفافية و نظم محاسبة لاحقة للتقييم وتوسيع دور الغرفة ليشمل أدوار التنسيق والمناصرة.
2. الاستمرار في تقديم الدعم المالي واللوجستي الكافي لضمان المشاركة الشاملة ولاسيما من الداخل. وأيضاً بتأهيل الكوادر المدنية وإتاحة الفرص لأوسع مشاركة ممكنة.
3. تثمين جهود المانحين في الدعم المستمر للغرفة كفاعل أساسي في مسار السلام.
4. المطالبة بحماية المساحة المدنية وإيقاف الانتهاكات التي تطال العمال المدنيين والإنسانيين وتضمنين واضح لذوات وذوي الإعاقة.
5. المطالبة بالتشاور مع المجتمع المدني السوري لتحقيق تمثيل متوازن لمختلف مكونات المجتمع السوري.
6. المطالبة بزيادة المناصرة مع صانعي القرار لإشراك للمجتمع المدني في كافة القضايا السياسية والمدنية والإنسانية.
7. المطالبة برفع سوية التنسيق والدعم وبخاصة الكتلة الثالثة من اللجنة الدستورية.
8. المطالبة بشفافية تبادل المعلومات المتعلقة بحوكمة وأنشطة ومخرجات المجلس الاستشاري النسائي.

وصف عملية المشاورات

- المشاركات والمشاركون:
 - العدد الكلي: 28 شخصية من ناشطات وناشطي المجتمع المدني السوري
 - التوزيع الجندري: 16 امرأة و12 رجلاً
 - مكان الإقامة: شمال غرب سوريا وتركيا
- التاريخ: 2 - 5 حزيران/يونيو 2020
- المكان: تم عقد اللقاء إلكترونياً مع توفير خدمة الترجمة الفورية
- الجلسات
 - الجلسة الأولى مع المبعوث الخاص كمقدمة وتحديث
 - الجلسة الثانية عبارة عن إحاطات حول الاجتماعات غرفة المجتمع المدني السابقة
 - الجلسة الثالثة والجلسة الرابعة هي مشاورات مغلقة ضمن المجموعة
 - الجلسة الخامسة عرض لمخرجات المشاورات على مكتب المبعوث
 - الجلسة السادسة عرض لمخرجات المشاورات على الجهات المانحة لغرفة دعم المجتمع المدني
- تنظيم وتيسير اللقاءات
 - تم تنظيم اللقاء وتيسير الجلسات من خلال مكتب المبعوث بالإضافة إلى منظمتي سويس بيس ونوريف.

المشاورات

التحضيرات

في إطار المشاورات الإقليمية عن بعد لغرفة دعم المجتمع المدني التي يجريها المبعوث الخاص إلى سوريا في إطار قرار مجلس الأمن رقم 2254 للتفاعل مع المجتمع المدني السوري، فقد تم عقد مشاورة عن بعد مع فاعلي غرفة المجتمع المدني في تركيا. وتم عقد مشاورتان على التوالي لملاءمة عدد كبير من المشاركين. تمت الدعوة لإجراء مشاورات المجموعة الأولى ما بين 2 - 5 حزيران/يونيو 2020 وذلك حول المحاور التالية:

1. مراجعة عملية غرفة المجتمع المدني إضافة إلى مناقشة القيم المدنية والاجتماعية التابعة للغرفة.
2. استراتيجيات ومدخلات غرفة دعم المجتمع المدني المستقبلية (المقترحات تتضمن النظر في آليات التواصل لعرض مخرجات الغرفة لطيف أوسع من المجتمع المدني، المشاركة في إنتاج ونشر المعرفة ودور الغرفة كمنصة مناصرة ولبناء الثقة بين المشاركين).
3. الروابط بين غرفة المجتمع المدني والعملية السياسية التي تتضمن ولكن لا تقتصر على اللجنة الدستورية. بعض المقترحات الإضافية مثل القضايا الإنسانية وملف المعتقلين/المختطفين وقضايا المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة. فيما يلي تفاصيل الجلسات التي تم عقدها.

الجلسة الأولى: مقدمة وتحديث من مكتب المبعوث الخاص لسوريا

- بدأ المبعوث الخاص بالترحيب بالمشاركين، ثم أشار إلى إفاداته في مجلس الأمن، وتضمن رؤية المجتمع المدني، وأشار إلى الإحباط بسبب بطئ تقدم العملية السياسية. نركز على (1) مسألة المعتقلين والمختطفين ومصير المغيبين قسرياً، والتي تساهم في بناء الثقة (2) نداء وقف إطلاق النار وخاصة أثناء جائحة كورونا وصولاً إلى بيئة آمنة كتمهيد للعملية السياسية (3) تجديد قرار عبر الحدود للمساعدات الإنسانية.
- قامت الزميلات المشاركات والزملاء المشاركون بطرح مجموعة من المداخلات والأسئلة كما يلي:
 - الاستفسار عن الانتخابات المذكورة في محاور اللقاء
 - ما يزال هنالك خروقات مستمرة لوقف إطلاق النار
 - ما تزال قضية المعتقلين أولوية قصوى
 - توضيح أوضاع اللاجئين الصعبة سواء في المخيمات أو في دول اللجوء حيث يتعرض اللاجئين للتمييز والضغط، ورغبة السوريين بالعودة الآمنة والكرامة والطوعية إلى مناطق سكنهم.
 - أهمية تجديد قرار تمرير المساعدات الإنسانية عبر الحدود وحماية العاملين الإنسانيين
 - ما يزال هنالك فقر وعوز في سوريا
 - أهمية التعليم كأولوية في سوريا
 - هشاشة الاستجابة لجائحة كورونا في شمال شرق سوريا وفشل الاستجابة عبر الخطوط.
 - ضرورة حماية الممتلكات الشخصية
 - طلب حوكمة أوضح للمشاورات وآلية عمل الغرفة بما يسمح بالوصول إلى المجتمع المدني الفاعل في الداخل السوري والخارج.
- قدم المبعوث الخاص بعض التعليقات والإجابات كما يلي:
 - الانتخابات التي نتحدث عنها تأتي في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 والذي يتضمن عملية انتقال دستورية بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة تقوم بموجب الدستور الجديد.
 - نرغب بالبناء على وقف إطلاق النار الحالي وصولاً إلى وقف إطلاق شامل في كافة أنحاء البلاد.
 - نستمر ببذل الجهود والمناصرة من أجل استمرار قرار المساعدات الإنسانية عبر الحدود.
 - التعليم موضوع مهم للغاية وأنا أدفع بهذا الاتجاه ونحاول تجنب ضياع جيل من السوريين .
 - لا توجد حلول سهلة في سوريا ندرك الإحباط الموجود ولكننا نواصل جهودنا وندرك أن ذلك سوف يستغرق الوقت.

- أتقهم أوضاع اللاجئين والنازحين مثل مخيم الهول وندعو لتكثيف الجهود لتقديم ما يساعدهم، حيث نتواصل مع الحكومتين الأمريكية والروسية.
- لا يمكننا التصدي للقضايا المتعلقة بحقوق النساء من دون مشاركة فعالة للنساء السوريات في العملية السياسية.
- قام مسؤول الشؤون السياسية في مكتب المبعوث الخاص ومسؤول شؤون الانتخابات بمكتب المبعوث الخاص بعرض ملخص عن العملية الانتخابية التي تأتي ضمن إطار قرار مجلس الأمن 2254 والتي تكون وفق الدستور الجديد وضمن أعلى معايير الشفافية والمساواة وتشمل جميع السوريين الذين يحق لهم المشاركة، كما عرضوا الأدوار المحتملة للمجتمع المدني في هذه الانتخابات.
- أكد المشاركون والمشاركات من المجتمع المدني السوري برفض العمليات الانتخابية التي تجرى في سوريا خارج إطار القرار 2254 وفي ظروف لا تتسم بالشفافية والمصداقية، ولا يجوز منح نتائجها أي شرعية دولية نظراً لأنها تخالف معايير الانتخابات الحرة والنزيهة.
- قدمت السيدة جولي Julie Tetard مشاركة تضمنت النقاط التالية:
 - نعمل على طرق متعددة لتعزيز التواصل والتنسيق مع المجتمع المدني السوري، ونفكر حالياً في إطلاق موقع الكتروني يتضمن معلومات حول دعم المجتمع المدني، وندرس حالياً التحديات الأمنية المرتبطة بتواجد هذه المعلومات على الإنترنت.

الجلسة الثانية: إحاطات حول اجتماعات غرفة المجتمع المدني

قامت الزميلات والزلاء السوريون المشاركون في اجتماعات غرفة المجتمع المدني السابقة في كل من جنيف وأربيل وبيروت وعمان بتقديم إحاطات عن الاجتماعات السابقة، بالإضافة إلى إحاطة من الزميلات في المجلس الاستشاري النسائي. تم نقاش أدوار وحوكمة المجلس الاستشاري النسائي.

الجلسة الثالثة: مشاورات مغلقة للمجموعة الأولى (1)

تم عقد اجتماع إلكتروني حضره معظم الزميلات والزلاء من المجموعة الأولى لمدة أربع ساعات تقريباً. تم اختيار ميسر للجلسة ومقررة للجلسة. تم التوافق على آلية إدارة الجلسات كما يلي:

- عصف ذهني لتحديد كافة الأولويات التي يجب نقاشها
- تحديد النقاط التي تحقق توافقاً بين المشاركين
- نقاش النقاط المتبقية في محاولة الوصول إلى توافق

تم طرح 33 نقطة حول 10 محاور مختلفة، توافق المشاركون على 25 نقطة منها وبقيت 8 نقاط بحاجة إلى مزيد من المناقشة.

الجلسة الرابعة: مشاورات مغلقة للمجموعة الأولى (2)

تم عقد اجتماع عن بعد حضره معظم الزميلات والزلاء من المجموعة الأولى لمدة خمس ساعات تقريباً. في البداية تم عرض نتائج الجلسة السابقة وعرض النقاط التي تم التوافق عليها. ثم تم نقاش النقاط الثمان المتبقية. تمكنت الزميلات والزلاء من التوافق على 6 نقاط، وبقيت نقطتان فقط بدون توافق.

تطوع فريق من المجموعة بصياغة النقاط التي تم التوافق عليها ضمن بيانين؛ قدم البيان الأول إلى المبعوث الخاص والبيان الثاني إلى مانحي غرفة المجتمع المدني.

الجلسة الخامسة: عرض مخرجات المشاورات على مكتب المبعوث

- قام ميسر المجموعة بعرض ملخص عن آلية المشاورات في اليومين السابقين على المبعوث الخاص.
- تم التركيز على أهمية مشاركة الزميلات والزملاء في الداخل في المشاورات
- قام اثنان من المجموعة بقراءة بيان المجموعة الأولى. البيان موجود في الملحق الأول بهذا التقرير .
- أشارت إحدى الزميلات المشاركات إلى أهمية الحفاظ على الآثار السورية سواء الموجودة في سوريا والآثار التي هي عرضة للتخريب أو التهريب خارج البلاد. أكد المبعوث الخاص على أهمية الأمر وضرورة العمل عليه.
- أكد المبعوث الخاص على الاهتمام بالنقاط الواردة في البيان وبذل الجهود المتواصلة من أجل تحقيق هذه المطالب ضمن نطاق ولايته.
- طالب المشاركون بضرورة إيجاد آلية لمتابعة مخرجات الاجتماع، لمعرفة التحديثات وكيف يمكن للمجتمع المدني أن يقدم الدعم. أكد المبعوث الخاص على أنه سيتكون هنالك آليات ملائمة ودورية للقاء والتحديث.

الجلسة السادسة: عرض مخرجات المشاورات على المانحين

- قام ميسر المجموعة بعرض ملخص عن آلية المشاورات في اليومين السابقين على المبعوث الخاص. ثم قرأ اثنان من الزملاء ملخصاً عن البيان الموجه إلى المبعوث الخاص.
- قام أحد الزملاء من المجموعة بقراءة البيان الخاص بالمانحين. البيان موجود في الملحق الثاني بهذا التقرير .
- أكد السيدات والسادة المانحون (الاتحاد الأوربي، سويسرا، السويد، النرويج) استمرار دعمهم للغرفة كما عرجوا على الدعم الذي سيتم تقديمه من خلال مؤتمر بروكسل المقبل وذلك لدعم جهود المجتمع المدني السوري.

ما بعد اللقاء

بعد اللقاء الأخير، تم التواصل مع الزملاء في المجموعة الثانية للمشاورات في تركيا ومشاركة البيانات، بما يسمح بتنسيق أكبر بين المجتمع المدني السوري.

نتقدم بالشكر لكل الزميلات والزملاء في منظمتي سويس بيس ونوريف

على الجهود المبذولة في سبيل إنجاح هذه الجولة من المشاورات

الملحق الأول: بيان إلى مكتب المبعوث الخاص

السيد جير بيدرسن المبعوث الخاص لسوريا

(1)

لقد زج نظام الأسد بعشرات الآلاف من الأبرياء من معارضيه السياسيين ولسنوات طويلة في سجون ومعتقلات تمارس فيها أقصى درجات التعذيب الوحشي والهمجية ولم يستثنى من هذا القمع والأطفال وكبار السن والمرضى. كما يصادر النظام ممتلكات المعتقلين والمعتقلات ويتكتم على مصيرهم كوسيلة لابتزاز ذويهم والانتقام من أحببهم وأصدقائهم ولردع المعارضين والمعارضات وتكريم أفواههم. تستمر هذه المعاناة لسنوات طويلة ويبقى المجتمع الدولي متفرجاً على هذه المأساة بدون أن يحرك ساكناً.

نطالب المبعوث الخاص بالإبقاء على هذا الملف على رأس قائمة الأولويات ودعم مناشدتنا للصليب الأحمر الدولي للقيام بدوره في الوصول للمعتقلات وللمعتقلين السياسيين في سجون النظام والاطلاع على ظروف اعتقالهم/ن المأساوية. كما نطالب المجتمع الدولي بالضغط على كافة أطراف الصراع للإفصاح عن مصير المغيبات والمغيبين قسرياً في كافة المناطق السورية ومبررات اعتقالهن/م كما نطالب بمحاسبة الجناة ومرتكبي الانتهاكات ضد المعتقلين/ات ضمن الأطر القانونية المتاحة.

(2)

لقد وثق العالم قصف المدنيين والأبرياء في المدن والقرى والاستهداف المتعمد للمستشفيات ومدارس الأطفال والأسواق المزدهمة واستخدام الأسلحة المحرمة ضد السكان المدنيين. نؤكد مطالبتنا بدعم وقف إطلاق النار وكافة الأعمال العدائية على كافة الجبهات والعمل على حماية المدنيين والمشافي والمدارس والمنشآت الإنسانية والعاملات والعاملين الإنسانيين. كما نطالب بدعم مساعينا لكي نتمكن من توفير بيئة مناسبة لنوات وذوي الإعاقة تساعدهم/ن على الحياة بشكل طبيعي في وسط هذا الصراع المحتدم ليقوموا/ن بدورهم/ن في دعم المجتمع ودعم أنفسهم/ن.

(3)

لقد أدى الانهيار الكامل والسريع لسعر صرف الليرة السورية إلى ارتفاع جنوني في أسعار السلع الأساسية والكمالية في كافة المناطق السورية وبرزح اليوم أكثر من 80% من السوريين و تحت خط الفقر. ندعو كمجتمع مدني سوري لتطبيق آليات فعالة تضمن تحييد المدنيين عن الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن العقوبات المفروضة على النظام وحلفائه وعلى الجماعات المصنفة على قوائم الإرهاب لكي نتلافى المزيد من معاناة المدنيين الأبرياء.

(4)

لقد وصل التدهور في الوضع الإنساني في الشمال الغربي لذروته بعد نزوح أكثر من مليون إنسان في ديسمبر الماضي باتجاه الحدود التركية هرباً من بطش الحملة العسكرية الأخيرة للنظام وحلفائه على إدلب ليقضي 600,000 طفل شتاء قاسياً

في العراق ورغم ذلك يسعى حلفاء النظام في مجلس الأمن منذ مطلع 2020 لمنع تجديد قرار 2165 الداعم للمساعدات عبر الحدود والذي يمثل شريان الحياة الوحيد لهؤلاء المهجرات والمهجرين وللمجتمعات المستضيفة لهم/م. نستكر استغلال معاناة المدنيين والمدنيين كورقة ضغط وابتزاز سياسي وعسكري وصولاً لإخضاع المجتمعات المطالبة بحقوقها في الحرية والكرامة ودفعها نحو الاستسلام كما حصل سابقاً في حمص ودرعا والغوطة. ونطالب من خلال المبعوث الخاص لمجلس الأمن بتحمل مسؤولياته اتجاه المعاناة الإنسانية وذلك من خلال تجديد قرار المساعدات عبر الحدود ليشمل كافة المعابر الإنسانية بدون استثناء والعمل الجاد من أجل تحرير الاستجابة الإنسانية من كافة القيود الإجرائية التي يمكن أن تعيق وصول المساعدات لكافة السوريين والسوريين في كافة المناطق السورية. كما نطالب المجتمع الدولي بعدم الرضوخ للإجراءات التعسفية التي تسعى روسيا لفرضها على الاستجابة الإنسانية والاستمرار بالوقوف بجانب السوريين والسوريين وتخفيف معاناتهم/م وتحييد الاستجابة الإنسانية عن التجاذبات السياسية والعسكرية.

(5)

كما نطالب بحماية المهجرات والمهجرين وضمان تمتعهم/م بحقهم/م بالعودة الطوعية والأمنة والكرامة لمناطق سكنهم/م الأصلية بدون أي ضغوطات و الحفاظ على أملاكهم/م. وتحسين أوضاعهم/م وتسهيل تقديم المساعدة الإنسانية لهم/م.

(6)

لقد تسببت حالة الحرب المستمرة منذ تسع سنوات وحالة التهجير والنزوح المتكرر للملايين في التسرب الدراسي لمئات الآلاف من الطلاب والطالبات في الداخل السوري، الأمر الذي أدى إلى عدم حصول عدد كبير من الأطفال على حقهم في التعليم وارتفاع نسبة الأمية والتأخر الدراسي. كما أن عشوائية التعليم، وضعف الطاقة الاستيعابية لذوي الإعاقة، ناهيك عن الاستهداف الممنهج للبنى التحتية أوصل العملية التعليمية برمتها إلى واقع مترد مما قد ينجم عنه تكوين بيئة حاضنة للتطرف والجريمة وغيرها من المخاطر. بالإضافة إلى تعدد المناهج المدرسية ومعاناتها من ضعف في التركيز على مفاهيم التعايش السلمي والمواطنة، وحقوق الإنسان.

لذلك فإننا نطالب المبعوث الخاص والجهات/الدول المانحة بالتعاون مع الهيئات السورية المشرفة على العملية التعليمية في سوريا، لدعم التعليم بكافة جوانبه من طلاب وطالبات بكافة المراحل ومعلمين ومعلمات ومدارس ودعم استراتيجية مدرسية لإعادة بناء الهوية الوطنية السورية الجامعة لكافة مكونات الشعب السوري بتعدد ثقافته، مما يسهم في تمكين قوة النسيج الاجتماعي الذي يشكل قاعدة نهوض للعلم والمعرفة.

(7)

كما يسعى المجتمع المدني السوري لإقامة المزيد من برامج التوعية المجتمعية لتحقيق حالة التعافي من آثار الإرهاب والتطرف والعنف.

(8)

ويبقى المخرج الوحيد للسوريين وللسوريين بعد سنوات طويلة من المعاناة هو في تحقيق انتقال سياسي حقيقي يلبي طموحات الجميع في الحرية والكرامة والعدالة وفق قرار مجلس الأمن 2254.

(9)

نثمن ما أكده المبعوث الخاص ومساعديه في جلسات الحوار السابقة من التزامهم بكافة الشروط التي نص عليها القرار 2254 لإجراء انتخابات نزيهة شفافة في بيئة آمنة ونؤكد عدم اعترافنا بشرعية ما يقوم به نظام الأسد من إجراءات هزلية لتكريس الاستبداد السياسي متجاهلا مطالب السوريين وحقوقهم /ن ونؤكد تمسكنا بكافة بنود القرار 2254 في هذا الصدد.

(10)

يقدر المجتمع المدني السوري الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ونائبته في الحفاظ على هذه المساحة المدنية وتوسيعها مما يحتم علينا استغلال أكبر لتلك المساحة والتركيز بشكل أكثر فاعلية على البنى المجتمعية والتي هي ضرورية جدا كفاعل في تنفيذ وتطبيق أي حل مستدام في مسار السلام وفي هذا الصدد نطالب المبعوث الخاص بالآتي:

- دعم مطالبنا للمجتمع الدولي من أجل بذل جهود أكبر لحماية المساحة المدنية وإيقاف الانتهاكات التي تطل الناشطين والناشطات.
- تضمين واضح لذوي/ات الإعاقة في كافة المنصات المدنية كمثلين/ات لقضاياهم/ن وقضايا المجتمع المدني السوري كافة.
- التشاور مع المجتمع المدني السوري حول أفضل السبل لتحقيق تمثيل متوازن لمختلف مكونات المجتمع السوري ولضمان عدم تهميش أي منطقة جغرافية أو أقلية.

الملحق الثاني: بيان إلى مانحي غرفة دعم المجتمع المدني

السيدات والسادة ممثلي الدول المانحة لغرفة دعم المجتمع المدني

نشتم جهودكم العظيمة في دعم هذه الغرفة وغيرها من مبادرات المجتمع المدني على مدى أربع سنوات وما نتج عن هذه الغرفة من مخرجات هي في فائدة المجتمع المدني السوري.

إن غرفة دعم المجتمع المدني ومنذ إنشائها قد لعبت دورا محوريا في تقريب المسافات والمساحات المشتركة بين السوريين ولكن آن الأوان أن تلعب دورا أكبر وأوسع خارج نطاق الاستشارات و النقاش فقط على أهميتهم بالنسبة للجميع في المرحلة القادمة. نحن نؤكد ونشجع ما تقدم به المبعوث الخاص ونائبته بعد جولة جنيف ١٠ من أدوار محتملة لغرفة دعم المجتمع المدني.

(1)

إن أهم ما نطالب به هو تعزيز مفهوم الملكية السورية لهذه الغرفة ولذلك فإن تقييما واقعيا حقيقيا لعمل الغرفة خلال السنوات الماضية يجب أن يسير حسب خطة زمنية مدروسة قريبة وذلك من خلال إعداد ورش عمل خاصة لهذا الأمر بعيدا عن جولات - وهذا ما بدأ فعلا بعد جنيف 10 - يجب أن ينتهي بأسرع وقت.

وكما اتفق أعضاء الغرفة فإن هذا سيتضمن تحديث لرؤيتها وبنيتها الداخلية وآليات تنظيم اللقاءات ووضع معايير شفافية و نظم محاسبة لاحقة للتقييم تسمح بالحكم على جودة المعايير. من المهم بمكان توسيع دور الغرفة ليشمل أدوار : التنسيق والمناصرة بالإضافة للدور الاستشاري ونرى أنه قد آن الأوان لتأخذ الغرفة حقه في الدور الرقابي.

(2)

ومع تركيزنا على تعزيز دور الغرفة ومسارها فإننا نطالب الدول المانحة بدعم المشاركين والمشاركات باللوجستيات والتسهيلات اللازمة لتوفير فرص مشاركة أوسع واستخدام بدائل وحلول إبداعية لتضمين المشاركة من الداخل. وأيضا بتأهيل الكوادر المدنية وإتاحة الفرص لأوسع مشاركة ممكنة.

(3)

نشتم دعمكم المستمر في الحفاظ على هذه المساحة المدنية وتوسيعها مما يحتم علينا استغلال أكبر لتلك المساحة والتركيز بشكل أكثر فاعلية على البنى المجتمعية والتي هي ضرورية جدا كفاعل في تنفيذ وتطبيق أي حل مستدام في مسار السلام.

(4)

نتمنى دعم أكبر لمطالبنا من اجل بذل جهود أكبر لحماية المساحة المدنية وإيقاف الانتهاكات التي تطل العمال المدنيين والإنسانيين وتضمين واضح لذوي الإعاقة في كافة المنصات المدنية كمثلين لقضاياهم وقضايا المجتمع المدني السوري كافة.

(5)

التشاور مع المجتمع المدني السوري حول أفضل السبل لتحقيق تمثيل متوازن لمختلف مكونات المجتمع السوري ولضمان عدم تهميش أي منطقة جغرافية أو أقلية.

(6)

في هذا الإطار أيضا نتمنى أن تلعب الدول المانحة الوساطة بين الفاعلين في الشأن المدني وصانعي القرار في سوريا وأن تساهم بالمناصرة والضغط على كافة الأطراف المعنية لإشراك المجتمع المدني في كافة القضايا السياسية والمدنية والإنسانية التي تدار في غرف الدولية .

(7)

السيدات والسادة بناء على توصيات غرفة دعم المجتمع المدني بقاءاتها الأخيرة فقد تم التواصل مع أعضاء من اللجنة الدستورية وعقد العديد من اللقاءات التشاورية لرفع سوية التنسيق والدعم وبخاصة الكتلة الثالثة من اللجنة. و لتطوير علاقة الغرفة باللجنة نبحث عن الاستفادة من اللقاءات الإقليمية و توفير المزيد من المساحات الأمانة والتشبيك مع أعضاء اللجنة الدستورية المصغرة وتتمنى الدعم منكم ومن من المبعوث الأممي لتتجاوز الغرفة الدور الاستشاري وليكون لها دور رقابي على عمل اللجنة الدستورية لتحقيق المزيد من الأهداف المرجوة.

(8)

أما في إطار تنسيق جهود المجتمع المدني فإننا نسعى لخلق أطر عمل أوسع ومساحات حوار أشمل مع المجلس الاستشاري النسائي ولدعم هذا التنسيق فإننا نطالب بشفافية تبادل المعلومات المتعلقة بحوكمة وأنشطة ومخرجات المجلس الاستشاري النسائي.

نتمنى دعمكم المستمر للمجتمع المدني السوري الذي عانى ومازال من الويلات والظلم.